



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

من بحاجة للأمن؟

بنية قطاع الامن الراهنة والقدرة على توفير الامن لمناطق "ب" و"جيم":
إعادة توزيع الموارد



جهاد حرب

وحدة التحليل الاستراتيجي

آب (أغسطس) 2017



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

من بحاجة للأمن؟

بنية قطاع الامن الراهنة والقدرة على توفير الامن لمناطق "ب" و"جيم":
إعادة توزيع الموارد

جهاد حرب

وحدة التحليل الاستراتيجي

آب (أغسطس) 2017



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

تمت هذه المبادرة بالتعاون الممثلة الهولندية في رام الله

ومع مؤسسة كونراد أديناور في رام الله



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، ووحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والأكاديمي.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org

www.pcpsr.org

المؤلف:

جهاد حرب: باحث في قضايا الحكم والسياسة، عضو الفريق الرئيس لتقرير مقياس الامن العربي، وتقرير حالة الإصلاح في العالم العربي "مقياس الديمقراطية العربي"، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، يعمل مديرا لإدارة الأبحاث في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعمل مدرسا غير متفرغ في دائرة العلوم السياسية بجامعة بير زيت، وعمل عضوا في فريق الخبراء المساند لعمل مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية/ قطاع الأمن. له العديد من الدراسات المنشورة تتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني والحكم الرشيد والعمل البرلماني ونظام النزاهة وقطاع الامن. أهمها: قراءة في الشق الامني لاتفاق المصالحة 2009: تعارض النصوص واختلاف التفسير. نحو وضع سياسة أمنية فلسطينية: تصور للمحددات والمعايير. إعادة بناء وهيكلية وتوحيد جهاز الشرطة الفلسطينية: تصور للمعايير والآليات. تجارب دولية في عملية إصلاح القطاع الأمني "جهاز الشرطة". والمساهمة في مسودة مشروع قانون هيئة الشرطة، ومسودة مشروع قانون مجلس الامن القومي.

قائمة المحتويات:

تمهيد

الملخص التنفيذي

1	مقدمة
2	(1) قدرات قطاع الامن البشرية واللوجستية
6	(2) موازنة المؤسسة الأمنية: حصة قطاع الامن من النفقات العامة
7	(3) إمكانيات الشرطة المدنية
12	التوصيات
13	قائمة المقابلات
14	ملحق رقم (1) مراكز الشرطة في المنطقة "ب" وعدد الافراد والمركبات وأنواع الأسلحة حسب اتفاقية اوسلو
15	ملحق رقم (2) مراكز شرطة جديدة حسب سنة افتتاحها
16	ملحق رقم (3) جدول بمراكز الشرطة الفلسطينية في جميع المناطق حسب عدد الافراد والمركبات ونوعية الأسلحة والمنطقة وطبيعة مركز الشرطة وفقا لخارطة الشرطة الفلسطينية

تمهيد:

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ مطلع 2016 بإجراء دراسة لاحتياجات الأمن وحكم القانون في المناطق الفلسطينية المحتلة من الضفة الغربية الواقعة خارج حدود المناطق المسماة "أ"، وهذه المناطق هي: (1) المنطقة "ب"، (2) المنطقة "ج"، (3) منطقة "إتش2/2" من مدينة الخليل، و(4) أحياء القدس المعزولة التي تركها جدار الفصل الإسرائيلي خارج حدود المنطقة المضمومة لإسرائيل، أي تلك الأحياء الواقعة في الجانب الشرقي من جدار الفصل .

تستند الدراسة لمجموعة من الآليات التي وفرت للباحثين المشاركين مجموعة من المعطيات الأولية التي تم تحليلها للوصول إلى الخلاصات الرئيسية وتشمل هذه الآليات ما يلي: (1) ثمانية لقاءات للعصف الفكري مع مجموعات صغيرة تراوحت بين 15-20 فرد لكل مجموعة، وقد جاءت هذه المجموعات من أحياء وبلدات مختارة من مناطق الدراسة وشملت الرجال والنساء وكبار السن. (2) أربعة استطلاعات للرأي العام أجريت خلال عام 2016 وشملت مناطق الدراسة الأربعة، وقد شمل اثنان من هذه الاستطلاعات عينة تمثيلية لكافة مناطق الضفة الغربية وذلك بهدف إجراء مقارنات بين سكان المناطق الأربعة من جهة وسكان منطقة "أ" من جهة أخرى. (3) ستة دراسات حالة شملت الموضوعات التالية: الهجرة من مناطق "جيم"، حالة الأمن في ضواحي القدس، انتشار المخدرات خارج المنطقة "أ"، الاعتداءات على النساء في مناطق "جيم"، واعتداءات المستوطنين كما في منطقة اتش 2 في الخليل، والأمن المفقود في مناطق القدس المعزولة. تستند دراسات الحالة لبيانات وإحصاءات رسمية، واستطلاعات الرأي، ولقاءات العصف الفكري، ومقابلات ميدانية وغيرها. (4) مجموعة من اللقاءات مع المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات والأجهزة ذات العلاقة، مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى والشرطة وغيرها. كذلك تشمل هذه اللقاءات مسؤولين دوليين وإسرائيليين من المتابعين لشؤون الأمن وحكم القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. قام المركز بهذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الداخلية الفلسطينية وبالتشاور مع أجهزة الأمن المختلفة ومع مؤسسات حكم القانون المختلفة. كما قام بها بتمويل من الممثلة الهولندية لدى السلطة الفلسطينية وبالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية. يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

الملخص التنفيذي

تشكل رغبة السكان الفلسطينيين في مناطق "ب" و"جيم" والاتش2 بمدينة الخليل ومناطق القدس المعزولة بتواجد الشرطة الفلسطينية "اقامة مركز شرطة أو تواجد دوريات للشرطة الفلسطينية" لمعالجة مشكلة التهديد الأمني وغياب القانون في هذه المناطق تحدياً رئيسياً أمام السلطة الفلسطينية. خاصة في ظل القيود على حركة القوى الأمنية بين المناطق الفلسطينية المختلفة الناجم عن تقسيم الولاية وفقاً للاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية للمرحلة الانتقالية "أوسلو" والذي يفرض التنسيق مع السلطات الإسرائيلية لتمكينها من الحركة والتنقل للوصول الى التجمعات السكانية والمناطق المصنفة "ب" و"جيم". وفي ظل عدم التوازن في بنية المؤسسة الأمنية ذاتها سواء فيما يتعلق بتوزيع عدد عناصر الأجهزة الأمنية أو في فئات الرتب العسكرية أو في الامكانيات المادية واللوجستية، أو حتى في التوزيع الجغرافي والوظيفي لعناصر جهاز الشرطة الفلسطينية.

إن ضعف الموارد والمقدرات الاقتصادية والمالية للسلطة الفلسطينية تحد من إمكانية توظيف عناصر جديدة في جهاز الشرطة الفلسطينية، ومن توفير إمكانيات مادية ولوجستية لضمان توفير الامن والعدالة في المناطق المصنفة "ب" و"جيم" في الضفة الغربية وتحسين ظروف السلامة للمواطنين في هذه المناطق في مواجهة تهديدات الخارجين عن القانون والمستوطنين.

توجه هذه التحديات المؤسسة الأمنية لإعادة النظر بشكل رئيسي أو فحص مجالات إعادة توزيع قدرات المؤسسة الأمنية "البنية الراهنة لقطاع الامن" لتلبية الاحتياجات الأمنية والمرتبطة بحكم القانون للمواطنين الفلسطينيين القاطنين في مناطق "ب" و"جيم". وذلك بهدف ضمان الاستفادة الاوسع والاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والامكانيات المادية واللوجستية المتوفرة لدى المؤسسة الأمنية الفلسطينية لتعزيز الامن وحكم القانون فيها والتصدي للتهديدات الأمنية المختلفة في هذه المناطق.

تقترح الورقة عدداً من التوصيات المتعلقة بإعادة توزيع الموارد لبنية قطاع الامن الراهنة ولضمان القدرة على توفير الامن لمناطق "ب" و"جيم" منها؛ أولاً: إعادة النظر في بنية المؤسسة الأمنية باتجاه تعزيز مكانة "حجم" القسم المدني المتمثل بالشرطة والدفاع المدني والتقليل من نسبة القسم العسكري المتمثل بالامن الوطني والحرس الرئاسي وإعادة النظر في حجمها بناء على طبيعة وظائف السلطة الفلسطينية. وثانياً: معالجة عدم التوازن في فئات الرتب لخلق التناسب بين الرتب القيادية مع الرتب الدنيا. وإعادة النظر في آليات التعيين في قطاع الامن خاصة ما يتعلق بإنتاج الضباط عبر الايفاد والبعثات الى الكليات العسكرية والشرطية التي تقدم كمنح للفلسطينيين في بعض الدول العربية والأجنبية. وثالثاً: إعادة توزيع عناصر الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل متناسب بين المحافظات والتخفيف من الازدحام في المقر العام الذي يستحوذ على العدد الأكبر من عناصر الشرطة الفلسطينية. ورابعاً: تعزيز الدوائر والأقسام الفنية ذات الاختصاص بحماية المجتمع من الجريمة وإنفاذ القانون في جهاز الشرطة من خلال تحويل عدد من عناصر جهاز الامن الوقائي للعمل في ادارات مكافحة المخدرات والمباحث الجنائية على سبيل المثال. وخامساً: تطوير المراكز الريفية لتصبح مهياً للعمل الشرطي بزيادة عدد عناصر الشرطة، وبتزودها بالأجهزة والمعدات والأسلحة والمركبات التي تتيح لها العمل بفاعلية لخدمة المواطنين.

يعد توفير الامن وضمان حكم القانون حاجة أساسية للمجتمع مما يتطلب توفير قدرات بشرية ومالية لقطاع الامن كي يتمكن من توفر هذه الحاجة الأساسية للمجتمع. لكن في حالة السلطة الفلسطينية التي تعاني فجوات ملحوظة في الموارد والمقدرات الاقتصادية والمالية، وقيود على حركة القوى الأمنية ناجمة عن نصوص الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية للمرحلة الانتقالية "أوسلو"، وتقسيم الولاية للسلطة في الضفة الغربية الذي يفرض التنسيق مع السلطات الإسرائيلية لتمكينها من الحركة والتنقل للوصول الى التجمعات السكانية والمناطق المصنفة "ب" و"جيم". كما أن عدم التوازن في بنية المؤسسة الأمنية ذاتها سواء ما يتعلق توزيع عدد عناصر الأجهزة الأمنية أو في فئات الرتب العسكرية أو في الامكانيات المادية واللوجستية، أو حتى في التوزيع الجغرافي والوظيفي في جهاز الشرطة الفلسطينية. يضع على كاهل المؤسسة الأمنية معالجة هذه التحديات للاستجابة لاحتياجات المواطنين الامنية.

أوضحت نتائج استطلاعين للرأي العام أجراهما المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مناطق "ب" و"جيم" في شهري آب وكانون أول من العام 2016، بالإضافة الى ثمانية لقاء "مجموعات البؤرية" في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، ونتائج ستة دراسات حالة، رغبة السكان الفلسطينيين في هذه المناطق بتواجد الشرطة الفلسطينية "اقامة مركز شرطة أو تواجد لدوريات للشرطة الفلسطينية" لمعالجة مشكلة التهديد الأمني وغياب القانون فيها.¹

إن عدم التواجد الدائم لقوى الأمن الفلسطيني في مناطق "ب" بشكل مستمر لفرض النظام والقانون، والحاجة لموافقة إسرائيلية مسبقة في كثير من الأحيان للانتقال إليها من خلال مناطق "جيم"، وفر أرضية خصبة للجوء الخارجيين عن القانون إلى هذه المناطق ويُغري المستوطنين بالتعدي على أرواح وممتلكات سكانها. كما أن الوضع أكثر سوءاً في مناطق "جيم" حيث تقع معظم الصلاحيات المدنية بما في ذلك الصلاحيات القضائية تحت سلطة الطرف الفلسطيني باستثناء الصلاحيات الإقليمية وفرض النظام والقانون التي أبقَت الاتفاقيات عليها تحت سلطة جيش الاحتلال وشرطته، لكن الواقع الفعلي يشير إلى تخلي الاحتلال عن مسؤولياته في توفير الأمن للسكان الفلسطينيين في مناطق "جيم" مما خلق حالة من الفراغ والفلتان التي تضع صعوبات كبيرة أمام قدرة السلطة على تحمل مسؤولياتها المدنية في المنطقة "جيم".

الأولوية الوطنية العاشرة: ... ستعمل الحكومة على تعزيز التماسك الاجتماعي والترابط ما بين المناطق والتجمعات السكانية المختلفة، وذلك من خلال ضمان سلامتها وتعزيز صمودها وصون أمنها ورفدها بالخدمات الأساسية.

[تطبيقاً للأولوية الوطنية العاشرة تبني الحكومة] أولاً:
السياسة الوطنية: توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون.

[ستقوم الحكومة باتخاذ] التدخلات السياسية التالية:
(1) السلم الأهلي والامن العام. و(2) حوكمة قطاع الأمن، وتعزيز القدرات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

المصدر: أجندة السياسات الوطنية 2017-2012، الحكومة الفلسطينية ص ص 43-44.

إن قدرات السلطة الفلسطينية المالية المحدودة تحد من إمكانية توظيف عناصر جديدة في جهاز الشرطة الفلسطينية، ومن توفير إمكانيات مادية ولوجستية لضمان توفير الامن والعدالة في المناطق المصنفة "ب" و"جيم" في الضفة الغربية وتحسين ظروف السلامة للمواطنين في هذه المناطق في مواجهة تهديدات الخارجيين عن القانون والمستوطنين.

تسعى هذه الورقة لفحص مجالات إعادة توزيع قدرات المؤسسة الأمنية "البنية الراهنة لقطاع الامن" لتلبية الاحتياجات الأمنية والمرتبطة بحكم القانون للمواطنين الفلسطينيين القاطنين في مناطق "ب" و"جيم". وذلك بهدف ضمان الاستفادة الاوسع والاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والامكانيات المادية واللوجستية المتوفرة لدى المؤسسة الأمنية الفلسطينية لتعزيز الامن وحكم القانون فيها والتصدي للتهديدات الأمنية المختلفة في هذه المناطق.

لم يتمكن الباحث من الحصول على نفقات مفصلة لأجهزة الامن الفلسطينية. حيث ترفض جميع الجهات الإفصاح عن هذه المعلومات ما يمنع إمكانية فحص حصة كل جهاز وتحديد أولويات السلطة الفلسطينية اتجاهات اهتماماتها من ناحية أو تقديم مقترحات عملية دقيقة لإعادة توزيع الإنفاق وفقاً لاحتياجات توفير الامن خاصة في مناطق "ب" و"جيم". كما لم يوفر جهاز الشرطة الفلسطينية أي معلومات محدثة للعام 2016 تتعلق بالتقسيم الداخلي وتوزيع عناصره على الدوائر والمحافظات رغم جميع الجهود التي بذلت من الباحث، في كافة المستويات في جهاز الشرطة الفلسطينية، للحصول عليها ودون تقديم أية تبريرات.

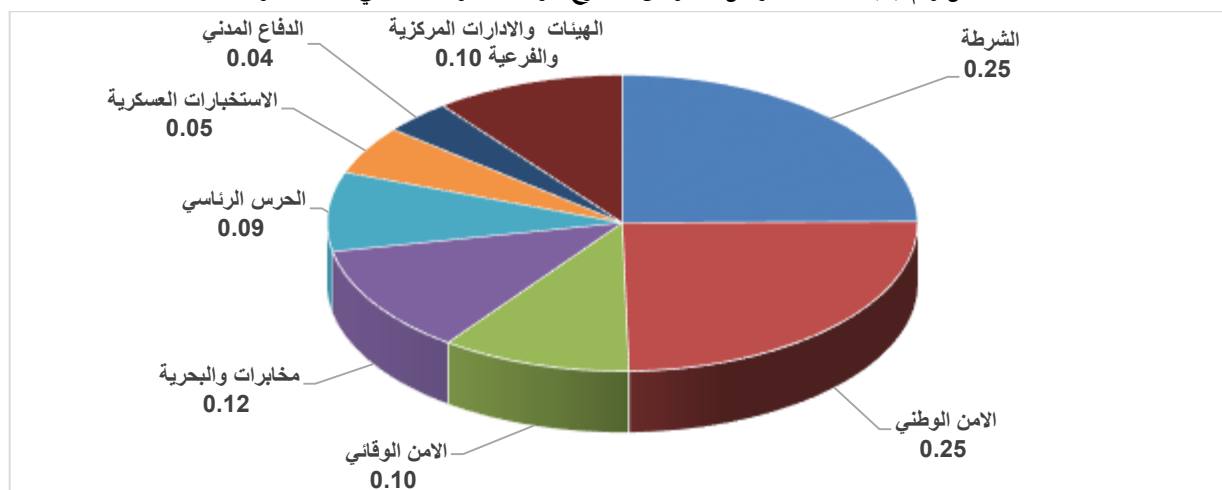
قدرات قطاع الامن البشرية واللوجستية

تتكون المؤسسة الأمنية "قطاع الامن" من مجموعة الاجهزة الأمنية التي تتمثل: بالشرطة المدنية، وجهاز المخابرات العامة وجهاز الدفاع المدني، وجهاز الامن الوقائي، والامن الوطني، والاستخبارات العسكرية، والحرس الرئاسي. بالإضافة الى الهيئات والمديريات التي تساند عمل الأجهزة الأمنية وهي: هيئة التدريب العسكري، وهيئة الامداد والتجهيز، الإدارة المالية العسكرية، مديرية الارتباط العسكري، وهيئة القضاء العسكري، هيئة التوجيه السياسي والوطني، الضابطة الجمركية، مديرية الخدمات الطبية العسكرية.

1. القدرات العددية لقوات الامن الفلسطيني²:

تشير الاحصائيات التي تم الحصول عليها من وزارة الداخلية الى أن عدد عناصر قطاع الامن نهاية العام 2016 بلغ عددهم 65527³ يتوزعون حوالي 31752 عنصراً⁴ موزعين على الأجهزة الأمنية المختلفة والهيئات والمديريات المساندة الضفة الغربية. وفي قطاع غزة يبلغ العدد حوالي 33775 عنصراً. كما يشير الشكل التالي إلى أن الشرطة المدنية تشكل 25% من مجمل عناصر قطاع الامن في الضفة الغربية، والنسبة نفسها لجهاز الامن الوطني، ويبلغ أفراد جهاز المخابرات العامة 12%، فيما بلغ عدد عناصر جهاز الامن الوقائي والهيئات والإدارات المركزية 10% كل على حدة، ويبلغ جهاز الحرس الرئاسي 9%، وجهاز الاستخبارات العسكرية 5%، وأخيراً جهاز الدفاع المدني 4%.

الشكل رقم (1) نسبة عناصر كل جهاز من مجموع افراد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية



² حدد البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار والترتيبات الامنية (المادة 4) العدد الاجمالي لقوات الامن الفلسطيني "الشرطة" في جميع فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة بثلاثين ألف بحيث يتم نشر 12 ألف شرطي في الضفة الغربية و18 ألف في قطاع غزة. وفقاً لنفس المادة فإنه سيتم نشر ستة آلاف شرطي فلسطيني في المرحلة الاولى لإعادة الانتشار في الضفة الغربية في المنطقة "أ" والمنطقة (ب)، فيما رجال قوات الامن الباقون والبالغ عددهم ستة آلاف سيتم نشرهم في الضفة الغربية في ثمانية ألوية (هي: جنين، طولكرم، قلقيلية، نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، اريحا). طبقاً لمراحل عمليات الانتشار الاخرى أو عند الضرورة وفق ما يتفق عليه الطرفان. وقد حدد ملحق رقم 2 من بروتوكول إعادة الانتشار والترتيبات الامنية عدد قوات الامن في كل لواء على النحو التالي: جنين (1000 عنصر) طولكرم (400 عنصر) وقلقيلية (400 عنصر) ونابلس (1200 عنصر) ورام الله (1200 عنصر) وبيت لحم (850 عنصر) والخليل (950 عنصر) واريحا (600 عنصر).

³ هذا العدد نفسه عرضه مدير عام الموازنة في جلسة وزارة المالية مع مؤسسات المجتمع المدني بتاريخ 2017/1/18 لعرض مشروع قانون موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2017 لأعداد منتسبي قطاع الامن عام 2016. لكن تشير وثيقة الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للعام 2017 الى أن العدد الإجمالي لموظفي قطاع الامن في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ 67722 عنصراً.

⁴ هذه الأرقام تم الحصول عليها من وزارة الداخلية. لا توجد أرقام موحدة لعدد عناصر الامن في السلطة الفلسطينية وتختلف من مصدر الى آخر.

يوضح الشكل أعلاه أن بنية المؤسسة الأمنية تميل بشكل كبير الى الجانب العسكري حيث تحوز الأجهزة العسكرية (الامن الوطني والحرس الرئاسي والهيئات المساندة) على حوالي 49% من مجمل عناصر المؤسسة الأمنية، وتحصل الأجهزة الاستخباراتية (المخابرات العامة والامن الوقائي) على 22%. فيما يحصل القسم "المدني" (الشرطة المدنية والدفاع المدني) على حوالي 29%. كما يتوزع عناصر قوى الامن الفلسطيني في الضفة الغربية حسب فئات الرتب كما يلي: 37% من عناصر الامن ضباط، ويبلغ ضباط الصف 58%، فيما يبلغ الافراد "الجنود" 5% فقط. ما يشير الى خلل بنيوي في هيكلية الأجهزة الأمنية.

جدول رقم (1) حجم كل جهاز وتوزيعه على فئات الرتب في الضفة الغربية

المجموع	الجنود		ضباط الصف		الضباط		الجهاز
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
7897	0.03	257	0.57	4523	0.39	3117	الشرطة
7865	0.05	387	0.74	5790	0.21	1688	الامن الوطني
3302	0.01	20	0.37	1234	0.62	2048	الامن الوقائي
3760	0.06	243	0.46	1722	0.48	1795	مخابرات والبحرية
2747	0.11	310	0.72	1976	0.17	461	الحرس الرئاسي
1690	0.04	60	0.58	983	0.38	647	الاستخبارات العسكرية
1177	0.04	44	0.68	799	0.28	334	الدفاع المدني
3314	0.07	234	0.46	1515	0.47	1565	الهيئات والادارات المركزية والفرعية
31752	0.05	1555	0.58	18542	0.37	11655	المجموع

المصدر: وزارة الداخلية الفلسطينية

وكما يشير الجدول رقم (2) أدناه، فإن نسبة الضباط تبلغ 45% من مجمل عناصر قطاع الامن (أي 30313 ضابطاً من 67722 عنصر أمن في الضفة والقطاع) وفقاً لوثيقة الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للعام 2017⁵، وتبلغ نسبة ضباط الصف "ما بين رقيب ومساعد أول" 49%، فيما يبلغ الجنود "الافراد" 7% فقط. لا توفر الموازنة العامة احصائيات مفصلة للضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (2) عناصر الامن في الضفة والقطاع حسب الرتبة

النسبة	العدد	الرتبة
0.45	30313	الضباط
0.49	32893	ضباط الصف
0.07	4516	الجنود
1.00	67722	المجموع

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

توضح المعلومات المتعلقة ببنية الأجهزة الأمنية أن هناك تضخماً في عدد الضباط مقارنة بعدد الجنود وضباط الصف ما يقلل من القدرة على العمل الميداني في خدمة المواطنين، ويضع عبئاً على كاهل الأجهزة من ناحية وعلى الموازنة العامة من ناحية ثانية. الامر الذي يتطلب إعادة النظر في آليات التعيين والتسكين في قطاع الامن خاصة فيما يتعلق بإنتاج الضباط عبر الايفاد والبعثات

⁵ انظر: قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2017، ص 478

الى الكليات العسكرية والشرطة التي تقدم كمنح للفلسطينيين في بعض الدول العربية والأجنبية بحيث يتم الاخذ بعين الاعتبار الاحتياج الفلسطيني لعدد الضباط وفقا لدراسة تضمن التناسق ما بين عدد الضباط مقارنة بعدد الافراد في المؤسسة الأمنية بأفرعها المختلفة والتخصصات المطلوبة للسنوات القادمة.

2. الأسلحة والذخيرة والعتاد

حددت المادة الرابعة من بروتوكول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية اعداد الأسلحة والعتاد لأجهزة الامن "الشرطة الفلسطينية" حيث أشار الى أن الأجهزة الأمنية تمتلك في الضفة الغربية؛ أربعة الاف بندقية "كلاشنكوف"، وأربعة آلاف مسدس، و120 بندقية رشاش من عيار (0.3) و(0.5)، و15 عربة خفيفة غير مسلحة لمكافحة الشغب. واشترطت أيضا أن تحتفظ السلطة الفلسطينية بسجل لجميع الأسلحة الموجودة في حوزة طواقم أجهزتها. كما انها أشارت الى عدد الأسلحة أو أنواع العتاد المحدد في نفس المادة يمكن زيادتها باتفاق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

على الرغم من التطور العددي لقوات الامن الفلسطينية مقارنة بما تم الاتفاق عليه في الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية المرحلية عام 1995 الا أن حجم الأسلحة وطبيعتها لم يحدث عليه تغيير جوهري منذ إقامة السلطة الفلسطينية عام 1994.⁶ وفي ظل عدم التمكن من الحصول على معلومات تتعلق بتوزيع الأسلحة الفعلي على الأجهزة الأمنية، فالافتراض يدعي في حال تقسيم قطع السلاح المتفق عليها حسب التوزيع العددي فإن جهاز الشرطة الفلسطيني في الضفة الغربية يحوز على 1000 بندقية و1000 "مسدس".

يرى اللواء كمال الشيخ، مدير الشرطة الفلسطينية الأسبق، أن عدد الأسلحة اللازمة لجهاز الشرطة ينبغي أن يكون مبنيا على تصور بندقية "كلاشنكوف" لكل ثلاث أفراد وقطعة قصيرة "مسدس" لكل ضابط في الشرطة، أي على 1593 بندقية وعلى 3117 مسدسا.⁷ وهي تقدر بأن تكون الأسلحة القصيرة ضعف الأسلحة الطويلة.

تشير المشاهدات اليومية لتجوال الشرطة الفلسطينية بالأسلحة الطويلة "كلاشنكوف" في المناطق الفلسطينية على خلاف بقية أجهزة الشرطة في دول العالم التي تعتمد على حمل السلاح القصير أو الاقتصار على العصا.

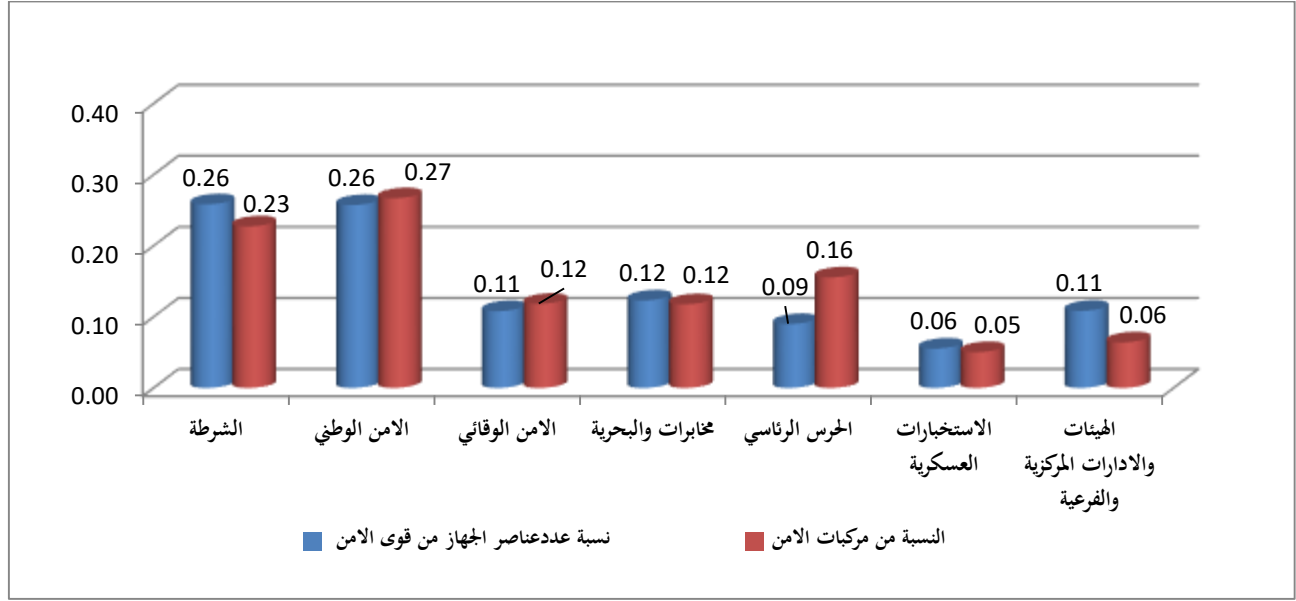
3. مركبات قطاع الامن

تتوزع حوالي 4000 مركبة حكومية على المؤسسة الأمنية بأفرعها المختلفة، فيما عدا جهاز الدفاع المدني. وكما يظهر الشكل أدناه، فإن الحرس الرئاسي ترتفع نسبة المركبات الحاصل عليها بحوالي سبع نقاط مقارنة مع نسبة عناصره من مجموع قوى الامن الفلسطينية، وتنخفض نسبة المركبات الحاصل عليها جهاز الشرطة الفلسطيني بثلاث نقاط مقارنة مع نسبة عناصره من مجموع قوى الامن الفلسطينية. الامر الذي يتطلب إعادة النظر في توزيع المركبات لصالح الأجهزة الخدمائية في إطار السعي لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

⁶ مقابلة مع اللواء إسماعيل جبر مساعد القائد الأعلى لقوى الامن بتاريخ // 2017. ومقابلة مع اللواء كمال الشيخ مدير الشرطة الفلسطينية الأسبق بتاريخ 2017/8/3.

⁷ مقابلة مع اللواء كمال الشيخ مدير الشرطة الفلسطينية الأسبق بتاريخ 2017/8/3.

الشكل رقم (2) نسبة عناصر كل جهاز مقارنة بنسبة المركبات لكل جهاز في قطاع الامن



ويشير الجدول ادناه الى أنه تتوفر مركبة واحدة لكل 7 عناصر من في الضفة الغربية. لكن الامر يتفاوت بين جهاز وآخر، ففي الوقت الذي تتوفر مركبة واحدة لكل 8 من عناصر الشرطة، في المقابل تتوفر مركبة لكل 4 من عناصر حرس الرئيس، فيما تتوفر مركبة واحدة لكل 12 عنصرا في الهيئات والإدارة المركزية، ومركبة لكل 8 من عناصر الاستخبارات العسكرية وجهاز المخابرات العامة كل على حدة، و7 للأمن الوطني، و6.5 لجهاز الامن الوقائي.

جدول رقم (3) عدد عناصر في الأجهزة الأمنية لكل مركبة

عدد العناصر لكل مركبة	الجهاز
8	الشرطة
7	الامن الوطني
6.5	الامن الوقائي
7	مخابرات والبحرية
4	الحرس الرئاسي
8	الاستخبارات العسكرية
12	الهيئات والادارات المركزية
7	المتوسط

تجدر الإشارة الى أن معدل عدد عناصر الشرطة قد يرتفع الى أكثر من (8 عناصر لكل مركبة) في حال تم حسم الدراجات النارية والسيارات القديمة أو خارج الخدمة، بسبب الأعطال المتكررة لها، من مجمل المركبات المسجلة على ملاك جهاز الشرطة الفلسطينية.⁸

⁸ مداخلة العميد أبو العبد سمهود مساعد مدير عام الشرطة الفلسطينية لشؤون البحوث ممثل جهاز الشرطة، مؤتمر من بحاجة للأمن "الاحتياجات الأمنية الفلسطينية في مناطق "ب" و"جيم"، بتاريخ 2017/8/22.

(1) موازنة المؤسسة الأمنية: حصة قطاع الامن من النفقات العامة

بلغت حصة قطاع الامن في الموازنة العامة عند مستوى 25% من الانفاق العام في العامين الاخيريين (2016 - 2017)، حيث انخفضت حصة قطاع الامن بشكل تدريجي في الأعوام الخمس الماضية من 28.8% في العام 2012 الى 24.9% في العام 2017. انظر الجدول التالي

جدول رقم (4) حصة قطاع الامن من النفقات من الموازنة الجارية

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	28.8%	28.1%	28.5%	26.7%	25%	24.9%

المصدر: موازنات السلطة الفلسطينية

وقد بلغ الانفاق على قطاع الأمن في العام 2017 حوالي 4 مليار شيكل (أي ما يشكل 25% من اجمالي الموازنة العامة) مقارنة بحوالي 5.4 مليار شيكل مخصصة للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية (أي ما يشكل 33.6% من اجمالي الموازنة). انظر الشكل التالي.

جدول رقم (5) حجم الانفاق على قطاع الامن مقارنة

بالقطاع الاجتماعي من اجمالي الانفاق العام للعام 2017 (مليار شيكل)

النسبة	اجمالي الانفاق	القطاع
25%	4,013	الامن
	2,846	التربية والتعليم
	1,721	الصحة
	857	الشؤون الاجتماعية
33.6%	5,424	التربية والصحة والشؤون الاجتماعي
	16,105	اجمالي الانفاق العام

المصدر: موازنات السلطة الفلسطينية

✓ هيكل إنفاق موازنة قطاع الامن للعام 2017

يستحوذ بند الرواتب والأجور على النصيب الاكبر في الموازنة العامة الفلسطينية، إذ يشكل 50% من اجمالي النفقات الجارية وصافي الاقراض للعام 2017. أما في قطاع الامن بلغ الانفاق على قطاع الأمن في العام 2017 حوالي 4 مليار شيكل (أي ما يشكل 25% من اجمالي الموازنة العامة كما أشرنا أعلاه). يشير توزيع النفقات الجارية لموازنة قطاع الامن للعام 2017 إلى أن رواتب واجور العاملين في قطاع الامن تشكل حوالي 85% من الموازنة، فيما لا تتعدى النفقات التشغيلية لقطاع الأمن 7%، وتنخفض نسبة النفقات الرأسمالية الى اقل من 0,5% من مجمل النفقات الجارية لقطاع الامن، كما يوضح الجدول ادناه.

جدول رقم (6) موازنة قطاع الامن للعام 2017 حسب بنود الانفاق

النسبة	الموازنة	بند الموازنة
84.5%	3,390,500,000	رواتب وأجور
7%	280,150,000	مصاريف تشغيلية
8%	335,500,000	مصاريف تحويلية
0.5%	7,000,000	مصاريف رأسمالية
100%	4,013,150,000	المجموع

المصدر: موازنات السلطة الفلسطينية

يوضح الجدول أعلاه وجود خلل بنيوي في هيكلية النفقات لقطاع الامن ما يحد من قدرة قطاع الأمن من العمل بشكل فعال. حيث تذهب معظم نفقات قطاع الامن في السلطة الفلسطينية الى رواتب العاملين دون اعتبار للمهام الملقة على عاتق هذا القطاع في مساعدة وحماية المجتمع الفلسطيني.

✓ النفقات التشغيلية لقطاع الامن في السنوات الخمس الأخيرة

فيما بلغت النفقات التشغيلية انخفاضا واضحا من 150 مليون دولار في العام 2014 الى 77 مليون في العام 2015 وصولا الى 74 مليون في موازنة عام 2017.

جدول رقم (7) النفقات التشغيلية في القطاع الامني 2013-2017 (مليون دولار)

البند	2013	2014	2015	2016	2017
النفقات	145	150	77	77	74

المصدر: موازنات السلطة الفلسطينية

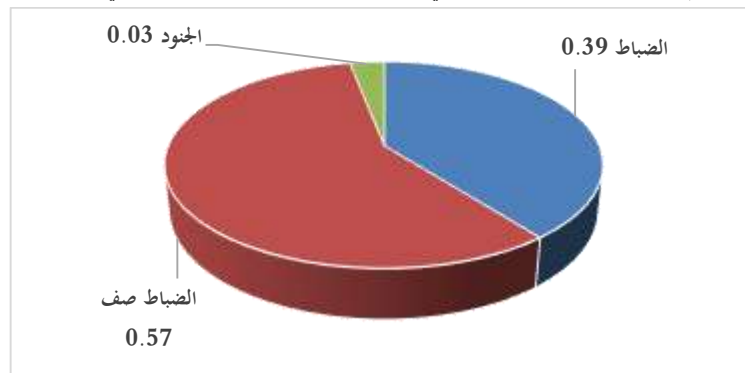
(2) إمكانيات الشرطة المدنية

يتبع جهاز الشرطة لوزارة الداخلية وهيكلية تنظيمية تبدأ بالمدير العام، ونائب له، تليه 24 إدارة مركزية متخصصة بأعمال الشرطة منها ما له علاقة بالخدمات الأمنية وانفاذ القانون والنظر في شكاوى المواطنين، وإدارات داعمة لغايات التطوير والبحوث والتخطيط والتدريب والرقابة الداخلية على الأداء الشرطي، كذلك الدعم المالي واللوجستي.⁹

✓ القدرات البشرية

يبلغ عدد أفراد الشرطة في الضفة الغربية ما يقارب 7897 شرطيا في نهاية عام 2016 يتوزعون كما يشير الشكل أدناه حسب فئات الرتب "العسكرية" الى؛ الضباط 3117 أي ما نسبته (39%) من مجمل العاملين في الشرطة، ويبلغ عدد ضباط الصف 4523 أي ما نسبته (57%)، فيما يبلغ الافراد "الجنود" 257 أي ما نسبته (3%). كما تبلغ نسبة النساء العاملات في جهاز الشرطة الفلسطينية حوالي 3% من مجموع العاملين فيه.

الشكل رقم (3) عناصر جهاز الشرطة في الضفة الغربية حسب فئات الرتب في الضفة الغربية



وكما يشير الشكل أعلاه، فإن الإشكالية الأولى في جهاز الشرطة تكمن في زيادة عدد الضباط مقارنة بعدد الافراد وضباط الصف مما يحتاج الى إعادة النظر في هيكلية جهاز الشرطة من ناحية تناسب الرتب القيادية مع الرتب الدنيا.

⁹ شذى عوده، قياس وتحليل خدمات واجراءات جهاز الشرطة المدنية الفلسطينية: في الضفة الغربية من وجهة نظر الجمهور ومن منظور النوع الاجتماعي، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2016، ص 41.

وفقا للمعايير الدولية القائمة على العدد النموذجي لأفراد الشرطة مقارنة بعدد السكان، فإن العدد الحالي لعناصر جهاز الشرطة الفلسطينية تتوافق مع هذه المعايير. فقد أوصت هيئة الأمم المتحدة أن يكون الحد الأدنى لقوة الشرطة 222 لكل 100.000 شخص. وقد أشار تحليل لها إلى أن المتوسط التقريبي هو 300 شرطي لكل 100.000 نسمة في جميع أنحاء العالم العام 2006، فيما تسعة بلدان فقط في جميع أنحاء العالم يقل عدد عناصر جهاز الشرطة عن 100 لكل 100.000 نسمة، وترتفع المعدلات نسبياً لحوالي 400 في بلدان غرب آسيا وشرق وجنوب أوروبا.¹⁰ كما يشير الجدول التالي.

جدول رقم (8): العدد النموذجي لأفراد الشرطة في الضفة الغربية مقارنة بعدد السكان

العدد المفترض للشرطة			المعدل الفعلي لأفراد الشرطة لكل 100,000	العدد الفعلي لأفراد الشرطة الفلسطينية للعام 2014	عدد السكان
400 لكل 100000	300 لكل 100000	222 لكل 100000			
9525	7144	5287	335	117966	2381350

وفقا لإحصائيات في 34 بلداً أوروبيا العام 2014، يرتفع العدد في "قبرص" إلى 579 شرطيا لكل 100,000 مواطن فيما ينخفض هذا العدد إلى 88 شرطيا لكل 100,000 مواطن في "المجر". وكما يظهر الشكل التالي، فإن تسع دول تجاوزت حد الـ 400 شرطي لكل 100,000 مواطن، وإحدى عشرة دولة تراوحت النسبة ما بين 300-399 شرطيا لكل 100,000 مواطن، فيما ثلاث عشرة دولة انخفضت عن 300 شرطي لكل 100,000 مواطن، ودولة واحدة بلغ عدد الشرطة أقل من 100 شرطي لكل 100,000 مواطن.¹² وللمقارنة على الصعيد الإقليمي، لا توجد إحصائيات حديثة، وجد في الأردن 121 شرطيا وفي لبنان 678 لكل 100,000 نسمة في سنة 2006، ووجد في تركيا 481 شرطيا لكل 100,000 نسمة عام 2008، فيما بلغت 164 شرطيا في المغرب لكل 100,000 في عام 2009.¹³

✓ التوزيع الجغرافي لعناصر الشرطة الفلسطينية

تتوزع عناصر الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية¹⁴ على إحدى عشرة محافظة بالإضافة إلى المقر العام، وكما يشير الجدول أدناه، يستحوذ المقر العام لجهاز الشرطة على العدد الأكبر من عناصر الشرطة الفلسطينية 2562 من إجمالي 7966 شرطيا أي حوالي ثلث عناصر جهاز الشرطة (32%) في المقر العام للشرطة الفلسطينية. وإذا ما أضيف له عدد الشرطة في محافظة رام الله المقدر بـ 825 فردا، فإن حوالي 43% من عناصر الشرطة يتواجدون في محافظة رام الله والبيرة. ما يمثل تركيزا كبيرا لعناصر الشرطة في المركز "العاصمة" مما يُضعف تواجد الشرطة في المناطق الأخرى ويؤثر على فاعليتها. الأمر الذي يمثل الإشكالية الثانية في بنية جهاز الشرطة الفلسطينية. ناهيك عن أن المقر العام يستحوذ في نفس الوقت على الضباط السامين سواء العاملين ضمن الدوائر المتخصصة أو الملحقين على ملاك مكتب مدير عام الشرطة ممن ليس لهم منصب على هيكلية الجهاز. لكن تشير الشرطة الفلسطينية إلى هذا الأمر ناجم عن وجود مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية المركزية والبعثات الدولية في محافظة رام الله [العاصمة المؤقتة] مما يتطلب وجود حضور كبير لعناصر إدارة الحراسات من جهة ووجود قوة تدخل جاهزة لإسناد للمحافظات الأخرى من جهة ثانية.¹⁵

¹⁰ انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_number_of_police_officers.

¹¹ انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/police4.htm سيتم اعتماد هذا العدد لتحليل هيكل جهاز الشرطة لتوفر المعلومات عبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

¹² انظر: https://www.swissinfo.ch/eng/society/law-enforcement_does-switzerland-have-fewer-police-than-other-countries/ /42382040

¹³ انظر: سارة بالي، مراجعة لبيانات قطاع العدالة والامن الفلسطيني، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2013، ص 22.

¹⁴ انظر موقع الجهاز المركزي للإحصاء http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/police4.htm

¹⁵ مداخلة العميد أبو العبد سمهود مساعد مدير عام الشرطة الفلسطينية لشؤون البحوث مثل جهاز الشرطة، مؤتمر من بحاجة للأمن "الاحتياجات الأمنية الفلسطينية في مناطق "ب" و"جيم"، بتاريخ 2017/8/22.

جدول رقم (9) عدد عناصر الشرطة مقارنة بالعدد النموذجي لأفراد الشرطة حسب سكان المحافظات

العدد المفترض للشرطة			العدد الفعلي لأفراد الشرطة	المحافظة
400 لكل 100000	300 لكل 100000	222 لكل 100000		
			2562	المقر العام
1232	924	684	636	جنين
1448	1086	804	751	نابلس
221	166	123	231	طوباس
732	549	406	445	طولكرم
339	254	188	336	قلقيلية
288	216	160	219	سلفيت
1196	897	664	825	رام الله
771	578	428	202	ضواحي القدس
748	561	415	487	بيت لحم
2380	1785	1321	912	الخليل
170	128	94	360	اريحا
9525	7144	5287	7966	المجموع العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تتكون إدارات الشرطة وفقاً لهيكلية جهاز الشرطة من 30 إدارة مركزية¹⁶ متخصصة بأعمال الشرطة منها ما له علاقة بخدمة انفاذ القانون، وإدارات داعمة لغايات البحث والتخطيط، وأخرى للدعم اللوجستي والإداري والمالي. بعض الإدارات لها امتداد في مديريات المحافظات وأخرى مركزية في المقر العام للشرطة.

تبرز الإشكالية الثالثة في بنية جهاز الشرطة الفلسطينية في التقسيم الوظيفي لعناصر الشرطة الفلسطينية كما يظهر الجدول رقم (10)، أن دوائر حماية النظام "الحريات والقوات الخاصة ومراكز الإصلاح" تستحوذ على ثلث (32%) عناصر جهاز الشرطة الفلسطينية، وثلث (21%) عناصر الشرطة يتوزعون على الدوائر الإدارية المساندة، فيما حوالي 47% من عناصر الشرطة يتوزعون على الدوائر الفنية ذات الاختصاص بحماية المجتمع من الجريمة وانفاذ القانون.

جدول رقم (10) عدد أفراد الشرطة في مراكز الشرطة حسب المقر العام والوظيفية للعام 2011¹⁷

¹⁶ انظر: <http://www.palpolice.ps/ar/about>

¹⁷ للمزيد انظر: http://www.pCBS.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Police,%202012.pdf

المحافظات	مرور	مكافحة المخدرات	مباحث	شرطة خاصة	حراسات	عمليات	شؤون إدارية	تسليح	هندسة متفجرات	ساحة واثار	أمن الشرطة	علاقات عامة	مراكز الإصلاح	دائرة الارتباط	المالية	شرطة محافظة	حماية الاسرة	تفويض سياسي	دوائر في قيادة الشرطة	المجموع
المقر العام	20	21	40	308	633	46	102	12	5	18	40	19	34	9	28	0	3	6	925	2269
جنين	50	16	32	130	23	12	16	4	6	5	14	5	38	1	3	292	4	0	0	651
طوباس	20	7	15	0	15	8	6	3	0	3	6	2	0	0	1	118	2	0	0	210
قلقيلية	31	15	21	73	19	10	7	2	2	5	6	4	0	2	2	170	0	1	0	370
طولكرم	39	14	36	77	24	13	8	2	5	6	9	2	30	1	2	169	2	1	0	440
نابلس	66	13	38	158	50	19	14	5	6	9	11	3	45	2	2	324	2	1	0	768
سلفيت	20	7	14	0	17	9	5	2	0	3	7	1	0	0	1	131	1	0	0	218
رام الله	139	15	49	191	53	15	10	7	7	6	12	3	44	3	2	275	2	0	0	833
القدس	3	12	16	0	0	7	5	1	0	0	5	3	0	1	1	113	0	1	0	168
اريجا	34	11	12	56	29	11	3	2	0	7	6	2	78	2	1	118	1	0	0	373
بيت لحم	48	15	20	96	33	10	1	1	5	23	8	2	30	1	1	188	3	1	0	486
الخليل	65	20	37	119	48	12	13	4	5	9	15	1	32	3	2	501	3	0	0	889
المجموع العام	535	166	330	1208	944	172	190	45	41	94	143	47	331	25	46	2399	23	11	925	7675
النسبة	0.07	0.02	0.04	0.16	0.12	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	0.04	0.00	0.01	0.31	0.00	0.00	0.12	1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تلقت الشرطة القضائية 123045 مذكرة قضائية بمختلف تصنيفاتها "احضار وحضور ومحكومية واوامر حبس" في العام 2016 وتمكنت من تنفيذ 100371 مذكرة بنسبة انجاز حوالي 82%، فيما تلقت في النصف الاول من عام 2017 ما يقرب من 70231 وانجزت منها ما يزيد عن 45996 أي حوالي 65%. وعلى الرغم مما حققته ادارة الشرطة القضائية بعد توليها مهمة تنفيذ هذه القرارات وخاصة بعد ترتيب عمل الشرطة وتنظيم التخصصات وتقسيمه على اداراتها المختلفة وبخاصة في السنوات الأخيرة. لكن الشرطة تواجه عدد من المعوقات ابرزها النقص الحاد في الكادر البشري حيث ان الشرطة بحاجة لـ 3500 عنصر جديد، والنقص في الامكانيات، اضافة للتقسيمات الادارية للمناطق الفلسطينية من (أ - ب - جيم) الذي يمنع الاجهزة الامنية من التواجد في مناطق السيطرة الاسرائيلية الامر الذي يساهم في عدم تنفيذها، حيث أن عددا من الاشخاص الصادر بحقهم مذكرات قضائية يهربون لهذه المناطق، ويمنع الاحتلال الشرطة من ملاحقة الخارجين عن القانون في هذه المناطق، وهروب بعضهم داخل إسرائيل.¹⁸

جرى اعتماد الاحصائيات المتوفرة في العام 2011 لعدم وجود تغيير جوهري في عدد عناصر الشرطة في المحافظات الاحد عشر في الضفة الغربية مقارنة بإحصائيات العام 2014 المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لعناصر الشرطة، كما يشير الجدول التالي، فقد ارتفع العدد الإجمالي لعناصر الشرطة 291 شرطيا في العام 2014 مقارنة بعدد عناصر الشرطة في العام 2011. لكن هذا الارتفاع لم تستفد منه عمليا مراكز الشرطة المنتشرة في الضفة الغربية حيث ارتفع عدد عناصر الشرطة في المقر العام حوالي 293 شرطيا في العام 2014.

¹⁸ تصريح لناظر باسم الشرطة الفلسطينية المقدم لوي ارزيقا لوكالة معا الإخبارية بتاريخ 201/8/21. <http://maannews.net/Content.aspx?id=919735>

المذكرات القضائية هي مذكرات صادرة عن الجهات القضائية " النيابة العامة والمحاكم بأنواعها " وهي اما ان تكون مذكرات جلب واحضار ومذكرات حضور للشهود في القضايا المرفوعة والمنظورة امام النيابة او القضاء وكذلك اوامر حبس تصدر بحق اشخاص. وتشكل حقوق مالية وحقوق شخصية وحقوق ملكية للمشتكين والذين يتوجهون للقضاء للحصول على حقوقهم.

جدول رقم (11) الفرق بين عدد عناصر الشرطة في العام 2014 مقارنة بالعام 2011 حسب مكان العمل

الفرق	عدد 2014	عدد 2011	المحافظة
293	2562	2269	المقر العام
-15	636	651	جنين
21	231	210	طوباس
-34	336	370	قلقيلية
5	445	440	طولكرم
-17	751	768	نابلس
1	219	218	سلفيت
-8	825	833	رام الله
-13	360	373	ضواحي القدس
34	202	168	اريجا
1	487	486	بيت لحم
23	912	889	الخليل
291	7966	7675	المجموع العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كما تشير الأرقام الاجمالية لعدد عناصر جهاز الشرطة إلى عدم وجود تغيير جوهري في الاعداد ما بين السنوات 2011 - 2016، كما يوضح الجدول ادناه، فإن الفوارق ضئيلة فقد ارتفع عدد عناصر الشرطة 291 عنصرا كما ذكرنا سابقا في العام 2011 و2014، فيما انخفض بمقدار 69 عنصرا في العام 2016 مقارنة بالعام 2014. وذكرت دراسة حديثة، صدرت في العام 2016، ان اعداد شرطة المرور انخفضت بمقدار 22 عنصرا في العام 2016 مقارنة بالعام 2011 (513 مقارنة 535)، وارتفع عدد عناصر شرطة مكافحة المخدرات بمقدار 10 عناصر لنفس الأعوام (من 160 عنصرا الى 170 عنصرا)، فيما ارتفعت عناصر الشرطة العاملين في دائرة حماية الاسرة من 23 عنصرا الى 100 عنصر¹⁹ وقد يكون ذلك بسبب حداثة انشائها في العام 2011.

جدول رقم (12) الفرق بين عدد عناصر الشرطة في الأعوام 2011 و2014 و2016

الفرق	العدد	السنة
--	7675	2011
291	7966	2014
69 -	7897	2016

¹⁹ أنظر: شذى عوده، قياس وتحليل خدمات وإجراءات جهاز الشرطة المدنية الفلسطينية في الضفة الغربية، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2016، ص ص 102 - 103.

✓ مرافق جهاز الشرطة

يبلغ عدد مرافق الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية 78 مرفقا منها 66 مركزاً²⁰ للشرطة عشرة منها مراكز قيادة المحافظة، وتضم المرافق مكاتب مديريات شرطة المحافظات، ومراكز حفظ النظام العام والسجون ومراكز الاحتجاز، ومحطات خاصة بشرطة الحدود والشرطة السياحية وشرطة المباحث الجنائية والمرور. تعود ملكية خمسة مراكز لجهاز الشرطة بالإضافة الى مراكز المدن العشرة، فيما يوجد 47 مركزاً للشرطة في مباني مستأجرة، وقد تم انشاء عشرة مراكز بدعم دولي في العام 2015.

✓ المراكز الريفية

أقامت السلطة الفلسطينية، وفقا لبروتوكول اعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، 25 مركزاً للشرطة الفلسطينية في منطقة (ب)²¹ لتتولى مسؤولية معالجة الحوادث التي تتجاوز النظام العام والتي تورط بها فلسطينيون فقط، وهي تعمل بحرية في الاماكن الآهلة بالسكان حيث توجد مواقع ومراكز للشرطة. كما حدد مواقع مراكز الشرطة في المنطقة "ب" وحصرها بالشرطة المدنية، وكذلك حدد عدد الاشخاص ونوعية الاسلحة التي فيها وعددها وكذلك عدد المركبات التي بها (انظر الملحق رقم 1).

جرى افتتاح عدد من المراكز الإضافية في السنوات الماضية خاصة في سنتي 2008 و2015.²² بموجب ذلك ارتفع عدد المراكز الريفية الى 49 مركزاً في الضفة الغربية 26 مركزاً منها تقع في مناطق مصنفة "ب" و23 منها تقع في مناطق مصنفة "أ". ومنها 30 مركزاً مستأجراً وتسع عشرة مركزاً تملكه السلطة الفلسطينية لكن هذه المراكز في أغلبها مباني قديمة أو بنايات غير مهيأة أصلاً لتصبح مراكز شرطة.²³ ويقول السيد سالم أبو عيد رئيس بلدية بدو "مقر مركز الشرطة في بلدة بدو غير مهيأ أمنياً ولوجستياً إضافة الى قلة الصلاحيات الممنوحة له".²⁴ وكذلك يضيف أسعد غزاونة رئيس جمعية أهالي الرام " أن مركز الشرطة غير مؤهل فبعد افتتاحه طلبت الشرطة المساعدة في تأهيله وتجهيزه". ويشير غزاونه إلى أن أحد أهم المعوقات لعمل الشرطة في بلدة الرام والمنطقة هي عدم وجود التجهيزات اللوجستية²⁵

يتضح أن عدد عناصر الشرطة في المراكز الريفية قد انخفض بأربعمئة عنصر على الرغم من مضاعفة عدد المراكز ذاتها بالمقارنة مع ما ورد في نص البروتوكول لعدد العناصر وأنواع الاسلحة والمركبات وبين الوجود الفعلي الوجود. حيث انخفض الى النصف تقريبا عدد الأسلحة في هذه المراكز فيما الارتفاع كان طفيفا في عدد المركبات بحوالي بإحدى عشرة مركبة. انظر الجدول التالي

جدول رقم (13) القدرات البشرية واللوجستية المتوفرة للمراكز الريفية الحالية مقارنة بنص اتفاق أوسلو

عدد المسدسات	عدد البنادق	عدد المركبات	عدد عناصر الشرطة	عدد المراكز	المراكز الريفية
431	230	55	1280	25	حسب اتفاق أوسلو
124	269	66	873	49	الواقع الحالي
307-	39	11	407-	24	الفروقات

كما يوضح الملحق رقم (3) في نهاية الورقة الفارق بين ما هو مطلوب من عناصر الشرطة لكل مركز على حدة، وفقا لسيناريوهات متعددة مبنية على المعايير الدولية المتعلقة بعدد عناصر الشرطة لكل 100,000 ساكن، من مراكز الشرطة المنشرة في الضفة الغربية مقارنة بعدد الشرطة الموجودة حاليا فيها.

²⁰ للاطلاع على تواجد مراكز الشرطة في جميع المناطق انظر الملحق رقم (3) جدول بمراكز الشرطة الفلسطينية في جميع المناطق حسب خارطة الشرطة الفلسطينية.

²¹ انظر المادة 5 من بروتوكول اعادة الانتشار والترتيبات الامنية.

²² للاطلاع على مكان افتتاح المراكز الجديدة انظر الملحق رقم (2).

²³ انظر الملحق رقم (3).

²⁴ مقابلة أجراها الباحثان مع السيد سالم أبو عيد رئيس مجلس بلدة بدو بتاريخ 2016/7/27.

²⁵ مقابلة أجراها الباحثان مع السيد أسعد غزاونة رئيس جمعية أهالي الرام بتاريخ 2016/7/25.

التوصيات

تفرض متطلبات توفير الامن وحكم القانون في مناطق "ب" و"جيم" على السلطة الفلسطينية إعادة النظر في هيكلية البنية الراهنة لقطاع الامن "المؤسسة الأمنية" الناجمة على الخلل في هذه البنية وهيكل الانفاق المالي لقطاع الامن آخذة بالاعتبار ضعف الموارد والمقدرات الاقتصادية والمالية للسلطة الفلسطينية من جهة والقيود على حركة القوى الأمنية بين المناطق الفلسطينية من جهة ثانية.

تقدم هذه الورقة مقترحات لإعادة النظر بشكل رئيسي أو فحص مجالات إعادة توزيع قدرات المؤسسة الأمنية "البنية الراهنة لقطاع الامن" لضمان الاستفادة الاوسع والاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والامكانيات المادية واللوجستية المتوفرة لدى المؤسسة الأمنية الفلسطينية لتلبية الاحتياجات الأمنية والمرتبطة بحكم القانون للمواطنين الفلسطينيين القاطنين في مناطق "ب" و"جيم"، وتعزيز الامن وحكم القانون فيها والتصدي للتهديدات الأمنية المختلفة في هذه المناطق. وتتمثل هذه المقترحات بما يلي:

1. إعادة النظر في بنية المؤسسة الأمنية باتجاه تعزيز مكانة "حجم" القسم المدني المتمثل بالشرطة والدفاع المدني والتقليل من نسبة القسم العسكري المتمثل بالأمن الوطني والحرس الرئاسي وإعادة النظر في حجمها بناء على طبيعة وظائف السلطة الفلسطينية.

2. توضح الدراسة تضخم بنية الأجهزة الأمنية من ناحية عدد الضباط مقارنة بعدد الجنود وضباط الصف ما يقلل من القدرة على العمل الميداني في خدمة المواطنين، ويضع عبئا على كاهل الأجهزة من جهة وعلى الموازنة العامة من جهة ثانية. الامر الذي معالجة هذا التضخم الحاصل من خلال عملية اصلاح تقضي بالتخفيف من عدد الضباط في المؤسسة الأمنية كمنح تقاعد مبكر أو اعمال قواعد قانون الخدمة في قوى الامن الفلسطينية لسنة 2005 بهدف خلق تناسب الرتب القيادية مع الرتب الدنيا. وفي المقابل إعادة النظر في آليات التعيين في قطاع الامن خاصة ما يتعلق بإنتاج الضباط عبر الايفاد والبعثات الى الكليات العسكرية والشرطية التي تقدم كمنح للفلسطينيين في بعض الدول العربية والأجنبية بحيث يتم الاخذ بعين الاعتبار الاحتياج الفلسطيني لعدد الضباط وفقا لدراسة تضمن التناسق ما بين عدد الضباط مقارنة بعدد الافراد في المؤسسة الأمنية بأفرعها المختلفة والتخصصات المطلوبة للسنوات القادمة.

3. على الرغم من التطور العددي لقوات الامن الفلسطينية مقارنة بما تم الاتفاق عليه في الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية المحلية عام 1995 الا أن حجم الأسلحة وطبيعتها لم يحدث عليه تغيير جوهري منذ إقامة السلطة الفلسطينية عام 1994.²⁶ وفي ظل عدم التمكن من الحصول على معلومات تتعلق بتوزيع الأسلحة الفعلي على الأجهزة الأمنية، فالافتراض يدعي في حال تقسيم قطع السلاح حسب التوزيع العددي فإن حصة جهاز الشرطة الفلسطيني في الضفة الغربية تقدر بـ 1000 بندقية و1000 "مسدس". ما ينبغي زيادة عدد الأسلحة لجهاز الشرطة خاصة القصيرة "مسدسات"، وكذلك إعادة النظر في استخدام أنواع الأسلحة وحملها من قبل الضباط وأفراد الشرطة بحيث يتم الاقتصاد على حمل الاسلحة القصيرة في المهمات الاعتيادية الخارجية، في المقابل حفظ الأسلحة الطويلة داخل مراكز الشرطة واقتصار استخدامها في حالات محددة ومحدودة وفقا لتعليمات واضحة.

4. تتوزع حوالي 4000 مركبة حكومية على المؤسسة الأمنية بأفرعها المختلفة، فيما عدا جهاز الدفاع المدني. ترتفع نسبة المركبات الحاصل عليها الحرس الرئاسي بحوالي سبع نقاط مقارنة مع نسبة عناصره من مجموع قوى الامن الفلسطينية، وتنخفض نسبة المركبات الحاصل عليها جهاز الشرطة الفلسطيني بثلاث نقاط مقارنة مع نسبة عناصره من مجموع قوى الامن الفلسطينية. كما تتوفر في جهاز الحرس الرئاسي مركبة لكل أربعة عناصر مقابل مركبة لكل ثمانية عناصر في جهاز الشرطة ما يشير الى تفاوت كبير في توزيع الأولويات في توفير الإمكانيات المادية للأجهزة الأمنية لصالح المؤسسة العسكرية. الامر الذي يتطلب إعادة توزيع المركبات الحكومة في القطاع الأمني لصالح الأجهزة الخدمية في إطار السعي لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين؛ بحيث تولي الشرطة الفلسطينية بشكل خاص أهمية أكبر لتقليل الفجوة مع الأجهزة الأخرى بما فيها الحرس الرئاسي.

5. تعاني هيكلية النفقات لقطاع الامن، كما هو الحال في هيكلية موازنة السلطة الفلسطينية، من وجود خلل بنيوي؛ حيث تذهب معظم نفقات قطاع الامن في السلطة الفلسطينية الى رواتب العاملين دون اعتبار للمهام الملقة على عاتق هذا القطاع في مساعدة وحماية المجتمع الفلسطيني. مما يتطلب إعادة النظر في هيكل النفقات المخصصة لقطاع الامن من خلال خفض اعداد العاملين فيه وتطوير سياسات التوظيف في هذا القطاع من ناحية والزيادة في نسبة النفقات التشغيلية والرأسمالية من موازنة قطاع الامن لتعزيز قدراتها للقيام بالمهام المنوطة بها.

²⁶ مقابلة مع اللواء إسماعيل جبر مساعد القائد الأعلى لقوى الامن بتاريخ / 2017. ومقابلة مع اللواء كمال الشيخ مدير الشرطة الفلسطينية الأسبق بتاريخ 2017/8/3.

6. يعاني جهاز الشرطة، كبقية الأجهزة الأخرى، من زيادة عدد الضباط مقارنة بعدد الافراد وضباط الصف بحيث يمثل الضباط حوالي 39% من مجمل العاملين في الشرطة، في المقابل لا تتجاوز نسبة الافراد الـ 3% من مجمل العاملين في جهاز الشرطة مما يتطلب الى إعادة النظر في هيكلية جهاز الشرطة من ناحية تناسب الرتب القيادية مع الرتب الدنيا.
7. يستحوذ المقر العام لجهاز الشرطة على العدد الأكبر من عناصر الشرطة الفلسطينية بحوالي ثلث عناصر جهاز الشرطة، وإذا ما اضيف له عدد الشرطة في محافظة رام الله فإن حوالي 43% من عناصر الشرطة يتواجدون في محافظة رام الله والبييرة. ما يمثل تركيزا كبيرا لعناصر الشرطة في المركز "العاصمة" ويضعف من تواجد الشرطة في المناطق الأخرى ويؤثر على فاعليتها. كما أن المقر العام يستحوذ في نفس الوقت على الضباط السامين سواء العاملين ضمن الدوائر المتخصصة أو الملحقين على ملاك مكتب مدير عام الشرطة ممن ليس لهم مناصبا على هيكلية الجهاز. ينبغي إعادة توزيع عناصر الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل متناسب بين المحافظات والتخفيف من الازدحام في المقر العام الذي يستحوذ على العدد الأكبر من عناصر الشرطة الفلسطينية. بهدف توزيع عادل للخدمات الشرطة من ناحية وتعزيز فاعلية الشرطة في المحافظات المختلفة من ناحية ثانية.
8. يظهر التقسيم الوظيفي لعناصر الشرطة الفلسطينية أن دوائر حماية النظام "الحريات والقوات الخاصة ومراكز الإصلاح" تشكل ثلث عدد عناصر جهاز الشرطة الفلسطينية، وتستحوذ الدوائر الإدارية المساندة على 21% منهم فيما أقل من نصف عناصر الشرطة يعملون في الدوائر الفنية ذات الاختصاص بحماية المجتمع من الجريمة وانافذ القانون. ولتجاوز الخلل في التوزيع الوظيفي لعناصر الشرطة الفلسطينية، دون إضافة تكلفة أو أعباء جديدة على الخزينة العامة "موازنة السلطة"، بات من المفيد النظر باستيعاب عدد من عناصر جهاز الامن الوقائي العاملين، مع اجراء التدريب اللازم للعمل في جهاز الشرطة المدنية، في متابعة القضايا الجنائية كالمخدرات وغيرها لتعزيز الدوائر الشرطة الفنية كالمباحث ومكافحة المخدرات.
9. في المقابل يتطلب إعادة النظر في مكانة الشرطة الخاصة "شرطة مكافحة الشغب والإرهاب" بحيث تتولى هذه المهمة وحدة أو عناصر من قوات الامن الوطني باعتبارها "الدرك الفلسطيني"، في ظل غياب المهام الواضحة لقوات الامن الوطني ووجود أعداد كبيرة من العناصر التي يمكن استثمارها في هذا الجانب، تحت اشراف الشرطة الفلسطينية أو وزارة الداخلية مباشرة. وفي هذا الصدد يمكن النظر الى تجارب دولية والإقليمية لتبني نموذج أو تطوير آلية داخل المؤسسة الأمنية الفلسطينية لمعالجة هذا الامر؛ فعلى سبيل المثال يمكن النظر إلى (1) طبيعة حرس الحدود في إسرائيل "حرس الحدود هو وحدة مشتركة للشرطة والجيش حيث يتم تدريب المجندين في القتال في المناطق المأهولة بالسكان. من الناحية الإدارية تنتمي الوحدة إلى الشرطة ويعمل المجنودون فيها كشرطيين، إلا أن أزياءهم تختلف عن أزياء الشرطة العادية بلونها. يعمل أفراد الوحدة أيضا في مناطق معينة من الضفة الغربية وفي الجزء الشرقي لمدينة القدس. غالباً القيادة في حرس الحدود تكون من الضباط الذين عملوا في الوحدات الفعالة في الجيش النظامي". أو (2) الامن المركزي المصري "هي قوات شبه عسكرية وأحد أجهزة الشرطة المصرية، تقع تحت سيطرة وزارة الداخلية المصرية مهمتها حفظ النظام؛ تختص بمواجهة أنواع الشغب والتخريب في البلاد، كما تحتوي على قوات مكافحة الارهاب، وتعتمد الشرطة في المواجهات والمعارك على قوات الأمن المركزي بشكل كبير حيث يتولى الأمن المركزي فض التظاهرات وقمع الاعتصامات والإضرابات".
10. تشير الدراسة الى أن عدد المراكز الريفية بلغ 49 مركزا في الضفة الغربية منها 26 مركزا منها تقع في مناطق مصنفة "ب" و23 منها تقع في مناطق مصنفة "أ". لكن 30 مركزا مستأجرا وتسع عشرة مركزا تملكه السلطة الفلسطينية؛ أغلب هذه مباني هذه المراكز قديمة أو بنايات غير مهيأة لتصبح مراكز شرطة. ما يتطلب إيلاء الأهمية لتطوير هذه المراكز بحيث تكون مهيأة للعمل الشرطي ومزودة بالأجهزة والمعدات والأسلحة والمركبات التي تتيح لها العمل بفاعلية لخدمة المواطنين خاصة أن المراكز الريفية خاصة في المناطق المصنفة "ب" تعد مراكز الخدمة المتقدمة والقرية من مناطق "جيم".
11. أظهرت الدراسة أن عدد عناصر الشرطة في المراكز الريفية قد انخفض بأربعمئة عنصر، على الرغم من مضاعفة عدد المراكز الريفية، بالمقارنة مع ما ورد في نص بروتوكول إعادة الانتشار لعدد العناصر وأنواع الاسلحة والمركبات وبين الوجود الفعلي الوجود. كما انخفض الى النصف تقريبا عدد الأسلحة الموجودة فيها. الامر الذي يتطلب زيادة عدد عناصر الشرطة وفقا للمعايير الدولية الخاصة بعدد السكان وكذلك الاخذ بعين الاعتبار الصعوبات الناجمة عن تقسيم الولاية الفلسطينية في الضفة الغربية ومنع الحركة والتنقل لقوى الامن الفلسطينية الا بإجراء تنسيق مع السلطات الإسرائيلية.

ملحق رقم (1) مراكز الشرطة في المنطقة "ب" وعدد الافراد والمركبات وأنواع الأسلحة حسب اتفاقية اوسلو

الرقم	البلدة	عدد الشرطة	عدد العربات	عدد البنادق	عدد المسدسات
منطقة جنين					
1	اليامون	50	2	9	17
2	ميثلون	50	2	9	17
3	كفر راعي	45	2	8	15
4	جلقموس	45	2	8	15
5	برقين	45	2	8	15
نابلس					
6	عصيرة الشمالية	50	2	9	17
7	طلوزة	45	2	8	15
8	تل	30	2	5	10
9	تلفيت	60	2	12	20
10	طمون	50	2	9	17
11	عقرية	50	2	9	17
طولكرم وقلقيلية					
12	شويكة	45	2	8	15
13	كفر زيباد	50	2	9	17
14	عنبتا	50	2	9	17
15	علار	45	2	8	15
رام الله					
16	عارورة	50	2	9	17
17	دير غسانه	45	2	8	15
18	خرية ابو فلاح	45	2	8	15
19	بير زيت	70	3	14	23
بيت لحم					
20	تقوع	50	2	9	17
الخليل					
21	يطا	80	3	10	27
22	الظاهرية	70	3	14	23
23	نوبه	45	2	8	15
24	دورا	70	3	14	23
25	بني نعيم	45	3	8	17
المجموع		1280	55	230	431

المصدر : بروتوكول إعادة الانتشار الملحق بالاتفاقية المرحلية "أوسلو" 1995

ملحق رقم (2) مراكز شرطة جديدة حسب سنة افتتاحها

الرقم	البلدة	عدد الشرطة	عدد العربات	عدد البنادق	عدد المسدسات	سنة الافتتاح
منطقة جنين						
1	بيت قاد					2008
2	عراة					2010
نابلس						
3	بيت فوريك					2008
4	عقابا					2008
	طمون	انظر الملحق الأول				2008
طولكرم وقلقيبية						
5	كفر ثلث					2008
6	علاز					2008
7	بيت ليد					2008
8	عتيل					2008
رام الله						
9	بيتونيا					2008
10	ام الشرايط					2008
11	ثقبها					2015
	عارورة	انظر الملحق الأول				2008
	دير غسانه	انظر الملحق الأول				2008
	ابو فلاح	انظر الملحق الأول				2008
الخليل						
12	السموع					2015
القدس						
13	الرام	30				2015
14	ابو ديس	30				2015
15	بدو	30				2015
المجموع المصدر: وسائل الاعلام الفلسطينية المختلفة						

ملحق رقم (3) جدول بمراكز الشرطة الفلسطينية في جميع المناطق حسب عدد الافراد والمركبات ونوعية الأسلحة والمنطقة وطبيعة مركز الشرطة وفقا لخارطة الشرطة الفلسطينية²⁷

طبيعة المركز					المنطقة		العدد الفعلي الشرطة	العدد المفترض للشرطة			عدد السكان	عدد المسدسات	عدد البنادق	عدد العربات	عدد الشرطة	البلدة	الرقم
سجن	مركز تدريب	مستأجر	مملوك	مركز المحافظة	B	A		400 لكل 100000	300 لكل 100000	222 لكل 100000							
محافظة جنين																	
1				1		1		264	198	147	66000					جنين	1
1		1			1			88	66	49	22000	1	5	1	16	بيت قاد (أبو ضعيف)	2
			1			1		28	21	16	7000	1	5	1	16	جلقموس	3
		1				1		44	33	24	11000	1	5	1	16	الزيادة	4
		1				1		148	111	82	37000	1	5	1	16	قباطية	5
			1			1		100	75	56	25000	3	5	1	16	ميتلون	6
			1		1			100	75	56	25000	1	5	1	16	جمع	7
			1			1		120	90	67	30000	1	5	1	16	عرايه	8
		1			1			120	90	67	30000	1	5	1	16	يعبد	9
			1			1		220	165	122	55000	1	5	1	16	اليامون	10
							636	1232	1086	804	362000					المجموع	
محافظة نابلس																	
2				1		1		824	618	457	206000					نابلس	1
			1		1			84	63	47	21000	4	6	1	20	عصيرة الشمالية	2

²⁷ انظر موقع جهاز الشرطة الفلسطينية، <http://www.palpolice.ps/en/police-map>

طبيعة المركز					المنطقة		العدد الفعلي الشرطة	العدد المفترض للشرطة			عدد السكان	عدد المسدسات	عدد البنادق	عدد العربات	عدد الشرطة	البلدة	الرقم
سجن	مركز تدريب	مستأجر	مملوك	مركز المحافظة	B	A		400 لكل 100000	300 لكل 100000	222 لكل 100000							
		1			1			64	48	36	16000	2	4	1	14	بيت فوريك	3
			1		1			136	102	75	34000	2	4	1	14	عقريا	4
		1			1			120	90	67	30000	4	4	1	14	قبلان	5
		1			1			116	87	64	29000	2	4	1	14	عوريف	6
			1			1		36	27	20	9000	2	4	1	14	تل	7
		1			1			68	51	38	17000	2	4	1	14	بيت امرین/ غرب نابلس	8
							751	1448	1086	804	362000	المجموع					
محافظة طوباس																	
				1		1		120.6	90	67	30150					طوباس	1
			1			1		54.8	41	30	13700		5	1	18	طمون	2
		1				1		46	35	26	11500		4	1	18	وادي الفراعة	3
							231	221	166	123	55350	المجموع					
محافظة طولكرم																	
1				1		1		280	210	155	70000					طولكرم	1
		1			1			80	60	44	20000	3	4	1	13	شويكة	2
		1			1			144	108	80	36000	3	5	1	13	عتيل	3
		1				1		64	48	36	16000	3	4	1	13	علاز	4

طبيعة المركز					المنطقة		العدد الفعلي للشرطة	العدد المفترض للشرطة			عدد السكان	عدد المسدسات	عدد البنادق	عدد العربات	عدد الشرطة	البلدة	الرقم
سجن	مركز تدريب	مستأجر	مملوك	مركز المحافظة	B	A		400 لكل 100000	300 لكل 100000	222 لكل 100000							
		1				1	124	93	69	31000	3	5	2	15	عنتبا	5	
			1		1		40	30	22	10000	3	4	1	13	بيت ليد	6	
							445	732	549	406	183000	المجموع					
محافظة قلقيلية																	
				1		1	224	168	124	56000					قلقيلية	1	
		1			1		104	78	58	26000	1	7	1	14	كفر ثلث	2	
			1		1		11	8	6	2700	1	7	1	14	كفر زياد	3	
							336	339	254	188	84700	المجموع					
محافظة سلفيت																	
				1		1	108	81	60	27000					سلفيت	1	
		1			1		40	30	22	10000	1	4	1	19	كفر الديك	2	
		1			1		140	105	78	35000	0	5	2	19	بديا	3	
							219	288	216	160	72000	المجموع					
محافظة رام الله																	
				1		1	608	456	337	152000					البييرة/ رام الله	1	
		1			1		156	117	87	39000	3	7	2	18	بير زيت	2	
			1		1		180	135	100	45000	2	6	1	16	الطيبة / دير حجرير	3	
1			1			1	84	63	47	21000	3	7	1	16	بيتونيا	4	

طبيعة المركز				المنطقة		العدد الفعلي للشرطة	العدد المفترض للشرطة			عدد السكان	عدد المسدسات	عدد البنادق	عدد العربات	عدد الشرطة	البلدة	الرقم	
سجن	مركز تدريب	مستأجر	مملوك	مركز المحافظة	B		A	400 لكل 100000	300 لكل 100000								222 لكل 100000
			1			1	92	69	51	23000	2	7	1	16	دير غسانة	5	
		1				1	76	57	42	19000	2	6	1	16	عارورة	6	
		1			1		0	0	0	0					شقبا	7	
							825	1196	897	664	299000						المجموع
محافظة القدس																	
							7	5	4	1800					ام الشرايط	1	
		1			1		260	195	144	65000	5	4	2	22	أبو ديس	2	
			1		1		244	183	135	61000	5	5	2	23	الرام	3	
		1			1		260	195	144	65000	5	4	2	22	بدو	4	
							202	771.2	578	428	192800						المجموع
محافظة بيت لحم																	
1				1		1	256	192	142	64000					مركز شرطة المدينة	1	
		1				1	92	69	51	23000	3	7	2	16	بيت ساحور	2	
			1			1	84	63	47	21000	3	7	1	16	العبيدية	3	
		1			1		60	45	33	15000	2	6	1	15	تقوع	4	
		1			1		76	57	42	19000	3	6	1	16	بيت فجار	5	

طبيعة المركز				المنطقة		العدد الفعلي للشرطة	العدد المفترض للشرطة			عدد السكان	عدد المسدسات	عدد البنادق	عدد العربات	عدد الشرطة	البلدة	الرقم
سجن	مركز تدريب	مستأجر	مملوك	مركز المحافظة	B		A	400 لكل 100000	300 لكل 100000							
		1				1	180	135	100	45000	3	7	1	16	بيت جالا	6
							487	748	561	415	187000	المجموع				
محافظة الخليل																
				1		1	784	588	435	196000					مركز شرطة المدينة	1
		1				1	0								مركز البلدة القديمة	2
		1				1	0								مخفر الحاووز	3
		1				1	236	177	131	59000					حلحول	4
			1		1		132	99	73	33000	4	7	2	27	سعير	5
		1				1	96	72	53	24000	4	7	2	26	بني نعيم	6
		1				1	356	267	198	89000	5	7	3	28	يطا	7
1			1			1	148	111	82	37000	4	8	2	26	الظاهرية	8
			1			1	228	171	127	57000	5	8	3	30	دورا	9
		1				1	48	36	27	12000	4	7	2	26	تفوع	10
			1			1	120	90	67	30000	4	7	2	26	إذنا	11
		1			1		232	174	129	58000	4	7	2	26	نوبا	12
							912	2380	1785	1321	595000	المجموع				
محافظة اريحا																

طبيعة المركز					المنطقة		العدد الفعلي الشرطة	العدد المفترض للشرطة			عدد السكان	عدد المسدسات	عدد البنادق	عدد العربات	عدد الشرطة	البلدة	الرقم
سجن	مركز تدريب	مستأجر	مملوك	مركز المحافظة	B	A		400 لكل 100000	300 لكل 100000	222 لكل 100000							
1				1		1		128	96	71	32000					مدينة اربحا	1
			1			1		36	27	20	9000					عقبة جبر	2
			1			1		6	5	3	1500	2	2	1	12	العوجا	3
							360	170	128	94	42500	المجموع					
							2562	المقر العام									
											124	268	66	872	المراكز الريفية		
9	0	32	22	10	26	38	7966	9525	7144	5287	238135 0					المجموع العام	

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ مطلع 2016 بإجراء دراسة لاحتياجات الأمن وحكم القانون في المناطق الفلسطينية المحتلة من الضفة الغربية الواقعة خارج حدود المناطق المسماة "أ"، وهذه المناطق هي: (1) المنطقة "ب"، (2) المنطقة "ج"، (3) منطقة "إتش 2/2" من مدينة الخليل، و(4) أحياء القدس المعزولة التي تركها جدار الفصل الإسرائيلي خارج حدود المنطقة المضمومة لإسرائيل، أي تلك الأحياء الواقعة في الجانب الشرقي من جدار الفصل .

تستند الدراسة لمجموعة من الآليات التي وفرت للباحثين المشاركين مجموعة من المعطيات الأولية التي تم تحليلها للوصول إلى الخلاصات الرئيسية وتشمل هذه الآليات ما يلي: (1) ثمانية لقاءات للعصف الفكري مع مجموعات صغيرة تراوحت بين 15-20 فرد لكل مجموعة، وقد جاءت هذه المجموعات من أحياء وبلدات مختارة من مناطق الدراسة وشملت الرجال والنساء وكبار السن. (2) أربعة استطلاعات للرأي العام أجريت خلال عام 2016 وشملت مناطق الدراسة الأربعة، وقد شمل اثنان من هذه الاستطلاعات عينة تمثيلية لكافة مناطق الضفة الغربية وذلك بهدف إجراء مقارنات بين سكان المناطق الأربعة من جهة وسكان منطقة "أ" من جهة أخرى. (3) ستة دراسات حالة شملت الموضوعات التالية: الهجرة من مناطق "جيم"، حالة الأمن في ضواحي القدس، انتشار المخدرات خارج المنطقة "أ"، الاعتداءات على النساء في مناطق "جيم"، واعتداءات المستوطنين كما في منطقة إتش 2 في الخليل، والأمن المفقود في مناطق القدس المعزولة. تستند دراسات الحالة لبيانات وإحصاءات رسمية، واستطلاعات الرأي، ولقاءات العصف الفكري، ومقابلات ميدانية وغيرها. (4) مجموعة من اللقاءات مع المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات والأجهزة ذات العلاقة، مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى والشرطة وغيرها. كذلك تشمل هذه اللقاءات مسؤولين دوليين وإسرائيليين من المتابعين لشؤون الأمن وحكم القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. قام المركز بهذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الداخلية الفلسطينية وبالتشاور مع أجهزة الأمن المختلفة ومع مؤسسات حكم القانون المختلفة. كما قام بها بتمويل من الممثلة الهولندية لدى السلطة الفلسطينية وبالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية. يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل.



شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org

www.pcpsr.org